

استنتاجات المجلس حول المحكمة الجنائية الدولية

يؤكد المجلس على التزام الاتحاد الأوروبي القوي بالموقف المشترك للاتحاد الأوروبي المتضمن دعم الإسراع في إقامة المحكمة الجنائية الدولية و تفعيل ادائها والحفاظ على كمولية معاهدة روما. يعيد الاتحاد الأوروبي التأكيد على تصميمه على تشجيع ايجاد اوسع دعم دولي ممكن للمحكمة الجنائية الدولية من خلال التصديق على او الانضمام الى معاهدة روما وعلى التزامه بدعم المحكمة الجنائية الدولية كاداة مهمة للمجتمع الدولي لمكافحة الحصانة فيما يتعلق باسوا الجرائم الدولية.

ستكون المحكمة الجنائية الدولية اداة فعالة من ادوات المجتمع الدولي لبيسط سيادة القانون ولمكافحة الحصانة فيما يتعلق باكثر الجرائم خطورة. توفر معاهدة روما كل الضمانات الضرورية ضد استخدام المحكمة لاهداف سياسية. يجب التذكير بان سلطة المحكمة مكملة للسلطات الجنائية الوطنية وتتنحصر باكثر الجرائم خطورة والتي تهم المجتمع الدولي ككل.

سيحاول الاتحاد الأوروبي ضمان ان تلبى المحكمة اعلى معايير الكفاءة والعدل والاجراء الكامل والعدالة الدولية. سيبدل الاتحاد الأوروبي قصارى جهده لضمان ان يتم انتخاب مرشحين ذوي مؤهلات عالية كقضاة و مدعين عامين.

لاحظ المجلس الاقتراح المقدم من الولايات المتحدة لعقد معاهدات ثنائية جديدة مع الدول الاعضاء في المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بشروط الاستسلام للمحكمة.

يلاحظ المجلس بان عددا من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف التي لها علاقة بهذا السياق بين الدول الاعضاء منفردين وبين الولايات المتحدة الامريكية، اضافة الى اتفاقيات مع اطراف ثالثة، موجودة بالفعل وتم احصائها. يلاحظ المجلس ان الدول الاعضاء على استعداد لمراجعة هذه الالتزامات مع الولايات المتحدة الامريكية والتي يمكن ان تصنف تحت فئة الاتفاقيات التي تم تعريفها وفقا للبند 98، الفقرة 2، من معاهدة روما.

قام المجلس بوضع مجموعة المبادئ التالية لكي تكون بمثابة خطوط عريضة للدول الاعضاء عند النظر في ضرورة ومدى الاتفاقيات أو الترتيبات المحتملة رداً على مقترح الولايات المنحدة.

يذكر المجلس بان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يتفقان بالكامل في كون الهدف هو المحاسبة الفردية بالنسبة لخطر الجرائم والتي لها اهمية بالنسبة للمجتمع الدولي. تم إنشاء المحاكم المؤقتة فيما يتعلق بيوغسلافيا السابقة ورواندا كنتيجة لجهودنا المشتركة.

يعبر المجلس عن أمله في ان تستمر الولايات المتحدة في العمل مع حلفائها وشركائها لتطوير عدالة جنائية دولية فعالة ومحايده. لهذه الغاية، يقترح المجلس تطوير حوار ذو مدى اوسع بين الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة فيما يتعلق بكل الامور المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية، خاصة العلاقات المستقبلية بين الولايات المتحدة والمحكمة على الاخص، يجب ان يعالج هذا الحوار الامور التالية:

- رغبة الولايات المتحدة في المشاركة مجددا في مسيرة المحكمة الجنائية الدولية – يحق للولايات المتحدة ان تكون مراقب في جمعية الدول الاعضاء في معاهدة روما:
- تطور علاقة ينتج عنها تعاون عملي بين الولايات المتحدة والمحكمة في قضايا محددة:
- تطبيق الاستثناءات الرئاسية الخاصة بقانون حماية الجنود الامريكيين (ASPA) ، خاصة فيما يتعلق بالدول الاعضاء والدول المرتبطة لها.

يلاحظ المجلس ان الدول الاعضاء ستبقي المجلس على اطلاع فيما يتعلق باي تطورات جديدة.

ستقوم الرئاسة بنقل هذه الخلاصات للولايات المتحدة ، مع ملاحظة انها تمثل موقف الاتحاد الأوروبي ردا على الاهتمامات الامريكية.

سيبقى المجلس ملتزما بالمحكمة الجنائية الدولية وسيستمر في مراجعة التطورات.

ملحق:

مبادئ الاتحاد الأوروبي المرشدة فيما يتعلق بالترتيبات بين دولة عضو في معاهدة روما الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية والولايات المتحدة والمتعلقة بشروط تسليم اشخاص للمحكمة

المبادئ المرشدة المذكورة فيما يلي ستحافظ على نزاهة معاهدة روما الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية و ستضمن- وفقاً للموقف المشترك للمجلس فيما يتعلق بالمحكمة - إحترام التزامات الدول الاعضاء وفقاً للمعاهدة، ومن ضمنها التزام الدول الاعضاء وفقاً للبند رقم 9 من معاهدة روما بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية في تحقيقاتها ومقاضاة الجرائم التي تقع ضمن صلاحيات المحكمة.

المبادئ المرشدة هي ما يلي:

- الاتفاقيات الموجودة: يجب أخذ الاتفاقيات الدولية الموجودة ، خاصة تلك الموجودة بين الدول الاعضاء في المحكمة الجنائية الدولية والولايات المتحدة، بعين الاعتبار ، مثل اتفاقيات حالة القوات والاتفاقيات حول التعاون القانوني فيما يتعلق بالامور الجنائية ، ومن ضمنها الترحيل؛
- الاتفاقيات التي اقترحتها الولايات المتحدة: الدخول في اتفاقيات الولايات المتحدة - حسب صياغتها الحالية - لن يكون متفقاً مع التزامات الدول الاعضاء في المحكمة الجنائية الدولية المتعلقة بميثاق المحكمة الجنائية الدولية ويمكن ان لا تكون متفقة مع اتفاقيات دولية اخرى تكون الدول الاعضاء في المحكمة الجنائية الدولية من الاعضاء فيها؛
- لا حصانه: يجب ان يشمل اي حل بنود عاملة مناسبة تضمن ان لا يتمتع الاشخاص الذين ارتكبوا جرائم تقع ضمن صلاحيات المحكمة بالحصانة. يجب ان تضمن مثل هذه البنود التحقيق المناسب و - عندما يكون هناك ادلة كافية - المقاضاة من قبل التشريعات الوطنية فيما يتعلق بالاشخاص الذين تطلبهم المحكمة الجنائية الدولية؛
- جنسية الاشخاص الذين يجب عدم تسليمهم: يجب ان يغطي اي حل الاشخاص الذين ليسوا مواطنين في دولة عضو في المحكمة الجنائية الدولية فقط؛
- مدى الاشخاص:
- يجب ان يأخذ اي حل بعن الاعتبار ان بعض الاشخاص يتمتعون بحصانة دولة او حصانة دبلوماسية وفقاً للقانون الدولي؛ البند 98، الفقرة 2 من معاهدة روما.
- يجب ان يغطي اي حل فقط الاشخاص الموجودين على اراضي الدولة المطلوبة لانه تم ارسالهم من قبل دولة مرسله؛ البند 98، الفقرة 2 من معاهدة روما.
- التسليم كما تمت الاشارة له في البند 98 من معاهدة روما لا يمكن ان يعتبر على انه يشمل الترانزيت كما تمت الاشارة له في البند 89، الفقرة 3 من معاهدة روما.
- فقرة الانهاء او المراجعة: يمكن ان يحتوي الترتيب على فقرة انتهاء او مراجعة تحد من الفترة التي يكون فيها الترتيب قيد التنفيذ.
- المصادقة: الموافقة على اي اتفاقية جديدة او تعديل على اتفاقية موجودة يجب ان يتم وفقاً للاجراءات الدستورية في كل دولة على حدة.
